

بيروت، الحمرا

في 30 تشرين الثاني 2018

حلقة نقاش بعنوان "عودة اللاجئين السوريين: أين أصبحت المبادرة الروسية؟"

يدير الحلقة: الخبير في السياسات العامة واللاجئين زياد الصائغ.

المشاركون: سفير روسيا الاتحادية الكسندر زاسكين، أستاذ السياسات العامة في "الجامعة الأميركية في بيروت" ناصر ياسين، الباحث في شؤون اللاجئين (مبادرة المسامحة المشتركة) عزيز الحلاج، الناشطة الاجتماعية ومديرة مؤسسة "سوا للتنمية والإغاثة" ربي محيسن.

زياد الصائغ

بداية، كل الشكر للنادي الثقافي العربي على هذه الإضاءة على مأساة اللاجئين السوريين وأيضاً تداعياتها على المجتمع اللبناني متوازياً مع المبادرة الروسية التي انطلقت في الصيف الماضي تمهيداً لعودة اللاجئين.

88% من اللاجئين السوريين، وهم في توصيف الدولة اللبنانية نازحون بفعل عدم توقيع لبنان على اتفاقية جنيف 1951 وبروتوكولاتها في العام 1967 يريدون العودة إلى سوريا، لكن لعودتهم شروط أمنية في ضمانات قانونية، اقتصادية واجتماعية. 8% من اللاجئين السوريين يريدون مغادرة الدول المضيفة إلى غير رجعة، 5% منهم مربيكون وضائعون، لبنان منهمك على كل المستويات وأتت أزمة النزوح لتضيف أعباء على انهكاكه البنيوية.

بمنأى عن الشعبية والسياسوية والارتجال والتسطيح، وفي كل من هذه سقط بعض اللبنانيين لأجندات، يجب الاعتراف أن لبنان لم يستطع انجاز سياسة عامة لإدارة الأزمة، ومنذ اطلاق المبادرة الروسية بدا التعامل معها بالترحيب في مسار ارتباك عملائي. المجتمع الدولي لم يقرر ايقاف الحرب ولم يصمم على انجاز حل سياسي ينهي المأساة السورية. السوريون ومنهم 6.2 مليون نازح ولاجئ تائهون في المجهول.

في كل هذا، كثافة من المقاربات على مأساة النزوح السوري، وفي هذه العشية إضاءات من مواقع متعددة، فشكراً للنادي الثقافي العربي على هذه المساحة الحوارية البناءة.

سفير روسيا الاتحادية الكسندر زاسبكين الذي سيتراًس مركز إعادة اللاجئين السوريين من لبنان إلى ديارهم، للحديث حول أين اصبحت المبادرة الروسية؟ ما هي العوائق؟ هل استطاعت روسيا الضغط على حليفها السوري من أجل احترام أمن العائدين؟ ما موقف روسيا من القانون رقم 10 الذي يمهد ويحقق فرساً ديمغرافيا في سوريا؟ لماذا لم ترفع المبادرة الى مجلس الأمن؟ كيف تقمّ روسيا تعامل لبنان مع هذه المبادرة؟

زاسبكين

نحن نعرف كثيرا حول قضية اللجوء وعودة النازحين، ونحن نناقش هذا الموضوع دائماً، هذا جزء لا يتجز من كل ما يحدث في سوريا. الأهداف الأساسية هي ايجاد الحل للنزاع، القضاء على الارهاب، معالجة الاوضاع الانسانية، اعادة الاعمار وعودة النازحين، كل هذا جزء من الحل الشامل للنزاع السوري.

روسيا تقف في مواقع معينة في كافة المجالات السياسية والانسانية والعسكرية أيضا، و نتيجة الجهود المبذولة ضد الارهاب اصبح من الممكن طرح موضوع عودة اللاجئين، لأن هناك توفر للجانب الأمني في المناطق. نحن نطرح أهدافا جديدة كلما سمحت الظروف، واقترحنا تشجيع النازحين للعودة عندما فتح المجال، اضافة الى تأمين الظروف اللازمة للمواطنين السوريين للعودة الى وطنهم، وعلى هذا الاساس طرحت المبادرة.

أنا أرى هذه المبادرة من زاوية انسانية لا سياسية، وأكثر من ذلك، هي يجب أن تتحقق بغض النظر عن الخلاقات السياسية وبدون الربط مع التسوية السياسية بشكل مباشر، رغم أهمية التسوية، ولكن انتظارها

صعب خاصة بالنسبة للبنان. لقد لمسنا اهتمام لبنان بعودة النازحين، لكن هذا لا يعني أن يكون هناك انتهاكات لحقوق النازحين، لذلك يجب استمرار العمل اليومي لازالة الثغرات والمشاكل.

في إطار هذه المبادرة تمّ التأسيس للمركز الروسي في دمشق لاستقبال النازحين، وهناك لجنة في موسكو تشمل الوزارات الاساسية الاقتصادية والتربوية والداخلية والخارجية والدفاع، تقوم بالتواصل مع الحكومة السورية، ولتسهيل الامور تتواصل السفارات الروسية مع السلطات في دول الجوار لايجاد الحلول لأي مشكلة تحدث أثناء عملية العودة، بما في ذلك في لبنان، حيث أنشأنا ايضا لجنة مشتركة وجزء منها الأمن العام الأساسي لعودة النازحين.

يتم تسجيل اسماء النازحين في الامن العام، ويتم التواصل مع الأجهزة الأمنية السورية والموافقة على اللائحة وحضور ممثل المفوضية العليا بنقطة الانطلاق إلى سوريا والانتقال اليها. المعاملة هنا بسيطة، العمل الاساسي يجري في سوريا، حيث هناك أهمية للموضوع الاقتصادي من ترميم وبنى تحتية واعادة الاعمار، والجانب الروسي جاهز للمساعدة وتسهيل كل هذه الامور والعمل بصورة شفافة تقاديا للمشاكل.

يشير تقرير الى أنه منذ تموز هذا العام عاد من الدول الاجنبية الى سوريا تقريبا 52 الف نسمة بما في ذلك من لبنان 27 الف نسمة، لكن خارج سوريا لا يزال هناك اكثر من ستة ملايين نسمة، وتمّت اعادة بناء امثر من 116 مستوصفا ومستشفى وترميم خمسة جسور وعدد كبير من المدارس والخدمات. لقد اشترت الى هذه الارقام للاجابة على السؤال المرتبط باعادة الاعمار الذي يرتبط بالاستثمارات الدولية لاعادة العمار، ونحن ندعو لهذه الاستثمارات، ولكن نعرف ان الموقف لا يزال مرتبط بتسوية سياسية، وهذه التسوية بالمفهوم الغربي تعني تسليم السلطة من النظام الحالي الى لمعارضة، وهذا امر غير وارد بالنسبة للسلطات السورية. روسيا تريد التسوية من خلال الحوار الوطني، وموضوع اللجنة الدستورية مطروح. اذا كانت اعادة الاعمار مشروطة بشيء سياسي هذا غير وارد ولن يتحقق.

في الموضوع الأمني، الاجتماع الاخير في مقر استانة اكد ان الاتفاق على تخفيض التوتر في ادلب ساري المفعول، وكل واحد لديه دور معين بما في ذلك الأتراك، اما روسيا وحلفاء الجيش السوري سيردون على الاستنزافات التي تحصل، ومهمة القضاء على الارهاب لا تزال نفسها وسيادة سوريا في كل ربوع البلد هي

هدف استراتيجي قائم، وكان من الجيد لو كان هناك لقاء ما بين الرئيسين بوتين وترامب أو بمعنى اوسع اعادة تعامل روسي - اميركي.

الصائغ

نترك الكلام للمهندس الحلاج و نستعرض معه أي آفاق لعودة النازحين واللاجئين لبلداتهم وقراهم السورية؟ وهل من حل قريب للصراع في ما يعنى بتحديد الديمغرافيا الهوتية السورية عن الفتيت والتشتيت؟

الحلاج

التركيز اليوم على حجم الدمار في سوريا، وبقدر ما بين 120 الى 150 مليار دولار، الأرقام ليست جدا دقيقة. لكن الجاب الأكبر هو الضياع الاقتصادي في سوريا، حيث سجل تراجع حوالي 20% في المؤشرات التنموية. ما هي المعادلات التي تسمح لسوريا اليوم بالدخول في منظومة استقرار؟

الحديث عن إعادة الأعمار هو مضيعة للوقت، وهذا سيتطلب إعادة تحريك اقتصاد المنطقة كلها بشكل متوازن، وهذا امر مستبعد حاليا لغياب اتفاق شامل يتعلق بالمنطقة. عملية إعادة الأعمار عبر اخذ منح بمرتبة المليار ومليارين فيها اشكالات كبيرة في مجالات اساسية: اولاً الدين الوطني في سوريا يساوي ضعف الناتج المحلي لذا لن يقبل احد بتدبير سوريا، ثانياً القدرة الداخلية للاقتصاد الوطني السوري ليتمكن من التعافي يحتاج الى حوالي 40 الى 50 مليار دولار لتنشيط الاقتصاد، ويتأتى المبلغ من الاستثمارات الخارجية وعودة الرساميل السورية الى الداخل والجزء الأهم يعود من عودة اللاجئين.. ولكن كل هذا سيؤدي الى التضخم وهو من اصعب الحواجز التي تعيق عودة اللاجئين.

اللاجئ لا ينظر الى موضوع الامن بشكل اساسي بل ايضا الى الموضوع الاقتصادي وتراجع مستوى الفقر، حيث ان 80% من سوريا اليوم تحت خط الفقر، ومنتوق التضخم وانهيار الليرة السورية مع دخول الاستثمارات، وهذا سيفرض فقر أعمق ويدفع السوريين الى عدم العودة.

يضاف الى ذلك مشكلة الأصول التي ستسمح او لا تسمح للسوريين بالعودة، فأغلب النازحين السوريين يخرجون من مناطق غير رسمية وبالتالي هناك مشكلة في الحفاظ على أصولهم، ما يحدث عرقلة بالقانون

رقم 10 الذي مشكلته هي حول العالم الذين لا يملكون وثائق. كما هناك تحدي تأمين تمويل من اجل اعادة الترميم والاعمار، ومن المستثمرين الذين سوف يدخلون الى سوريا؟ هذه الاشكالات تحتاج الى تخطيط اعمق. المطلوب الآن التفكير بمعادلات حقيقية يجب ان تخرج من استقرار الامن في سوريا. دون استقرار وأمن نحن نتحدث عن معادلات في الهواء.

الصايغ

نبقى مع الدكتورة ربي محيسن وهي ستقارب قضية عودة اللاجئين والنازحين من باب دور المجتمع المدني داخل سوريا وفي المجتمعات المضيفة، كيفية الاعداد للعودة، التنسيق مع هيئات الامم المتحدة داخل وخارج سوريا والضمانات الموجبة لذلك.

محيسن

يجب أن نفكر في هذه القضية من منظور انساني واخلاقي. اليوم قضية عودة اللاجئين السوريين هي و قضية اعادة الاعمار قد تحولت الى كارت سياسي، وقضية اللجوء لا تستخدم فقط كقضية اخلاقية وانسانية. اليوم لدينا 12 مليون لاجئ ونازح يفكرون في العودة ولكن ضمن ظروف غير موجودة، يحكى بعودة طوعية وكريمة وآمنة ولكن ماذا تعني هذه الكلمات؟ ما هي الضمانات الموجودة سيادة السفير؟ هل يقدر كل سوري الذهاب الى السفارة السورية ويطلب اوراقا الثبوتية دون خوف؟ هل الجميع سوري؟ وهل هناك سوري يختلف عن سوري من باب المقدره على العودة والحقوق؟ الضمانات القانونية والاجتماعية والأمنية والاقتصادية غير مكتملة، هناك انتهاكات لحقوق الانسان من جميع الأطراف.

من الناحية القانونية، هناك زواجات غير مسجلة في القيود، وأطفال دون اوراق ثبوتية في لبنان.. من الناحية الاجتماعية اذا ارادت العائلة العودة الى سوريا فهي تقوم ببيع ممتلكاتها، وتصل العائلات الى المناطق لتدف فواتير كهرباء ومياه متوجبة عليها، المبادرات جميلة ولكن كيف ستطبق على الأرض؟ يجب النظر للعودة بشكل مجندر حيث ان 80% من العائدين هنّ عائدات ولا معيل لهم خاصة وأنّ معظم الممتلكات في سوريا تسجّل باسم الرجل، وغيرها من الظروف التي تنتظرهم في بلادهم. الجدير بالذكر أنّ العودة هي one way ويختم على جواز سفر العائد منع دخول الى لبنان، نحن اليوم نشهد على الارض عودة اللاجئين تهريب الى لبنان عندما يرون ان الظروف في سوريا غير ملائمة للعيش، هناك تضيق اليوم

على عمل منظمات المجتمع المدني أيضاً. نحن اليوم ننظر الى عودة مرحلية، هناك 30% من السوريين لن يعودوا لاستقرارهم في بلدان أخرى.

النقطة الاخيرة قضية اعادة الاعمار، والسياسة الموجودة اليوم هي عدم البدء لاعادة الاعمار قبل الحل السياسي، والجانب الاخلاقي الا هو هل نقبل بالإعمار قبل عودة السكان الأصليين؟ هذه العودة اذا ستكون على مراحل، ويجب التخطيط لها بشكل دقيق، ورصد وتقييم ما يحدث مع العائلات عند عودتهم، وما هي الضمانات الفعلية التي يمكن ان نعطيها للاجئين السوريين لنضمن لهم الحياة الأفضل؟

عندما أتمكن بكل ثقة من القول لإحدى العائلات أنها أصبحت قادرة على العودة وكل المتطلبات متوفرة عندها يمكننا التحدث عن العودة، والى ذلك الحين كل هذا يعتبر مجرد بدء حديث أو درشة.

صايغ

أعطي الحديث للأستاذ ناصر ياسين للحديث عن المقاربة اللبنانية لموضوع العودة، كيف تم التعامل مع الأزمة وكيف تم مواكبة المبادرة الروسية منذ انطلاقتها؟

ياسين

عندما ننظر الى ما يصدر عن الجهات الرسمية الروسية من ناحية العمليات العسكرية ونشاطها في سوريا نرى دقائق الامور حول نوعية العمل والتحديات الموجودة والتعاطي على الأرض، لكن المفارقة يا سعادة السفير هي أنّ ما ينتج عن العملية السياسية لا يزال ضبابي وغامض، وما صدر في اجتماع الاستانة لم ينجح في التوصل الى أدنى اتفاق للبدء بالعمل على التعديل الدستوري واللجنة الدستورية، فهناك مفارقة بين العسكري الأمني وكيفية مقاربة هذا الموضوع وبين السياسي.

من الناحية الدولية لا تبدو المبادرة الروسية قد نالت ما توقعته روسيا الاتحادية، فلم تظهر اي استجابة دولية لهذا الموضوع، ومن ناحية الاميركيين ما يرشح عن المصادر الدبلوماسية ان هذه المبادرات لن تفلح، أما من ناحية الاوروبيين فهناك برودة واضحة تجاه المبادرة وخاصة من جهة عدم الالتزام بالتمويل، حيث يقول أحدهم "لن نمول ما دمره غيرنا". نرى أن الاتحاد الاوروبي اوقف جميع عمليات التمويل حالياً واشترطه معرفة مصير النظام والرئيس السوري قبل الشروع بأي مساعدة، هذا الواقع يفسر بطء عملية العودة وعملية اعادة الاعمار.

في الواقع اللبناني، تلقّف رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري المبادرة الروسية واصداره بياناً بشكل عاجل بعد ايام من المبادرة أعلن فيه التواصل مع المسؤولين الروس والوقوف على تفاصيلها، يظهر جدية التعاطي اللبناني مع المبادرة. لعل هذا التعاطي خفف السجال بين الاطراف الداخلية السياسية حول واقع اللاجئين السوريين وحول عودتهم.

لكن يبدو أنّ التعاطي الرسمي اللبناني الدولي مع المبادرة لا يزال غائباً من الناحية الرسمية وفيه الكثير من الثغرات، وحكومة تصريف الاعمال لم تول الموضوع (المبادرة) الاهتمام الكافي، واللجنة الوزارية المكلفة متابعة شؤون النازحين لم تجتمع منذ سنتين تاركة التعامل مع الموضوع بالقطعة، أو حسب اهتمام المسؤولين ومصالحهم وحاجاتهم دون وجود رأي حكومي واضح للتعاطي. يضاف الى ذلك تغليب النظرة الأمنية على موضوع التعاطي مع اللجوء السوري، وهذا يخلق نظرة سلبية الى اللاجئين باعتبارهم يشكلون خطراً.

هذه المبادرة وضعت بمسار عسكري لوجستي أكثر مما وضعت بإطار انساني او اعادة اعمار من اجل حلّ القضية، هذا تعاطي دولي فقط مع العلم ان قضية اللاجئين هي قضية انسانية وتنموية وكذلك أمنية، ومن الضروري احترام المعايير الضرورية لتحقيق عودة آمنة وطوعية ومستدامة تستوجب العمل على مسار سياسي. ان اعادة بناء النسيج المجتمعي هو اساسي لإعادة اللاجئين السوريين الى اوطانهم وهذا الأمر غائب عن كل المبادرات.

الصائغ

سعادة السفير تحدثتم عن عودة اللاجئين انها انسانية وحق وانتم لا تميزون ابداء، ومن ثم وقعتم في تناقض بعدما تحدثتم عن ان هناك لوائح ترفع ليتم الموافقة أمنياً عليها لمن يسمح لهم بالعودة ومن لا يسمح لهم بالعودة. كيف يمكن ان نخضع حق العودة الانساني الى استنسابية الموافقة الأمنية؟ وكيف يمكن لروسيا ان تؤدي دوراً في نقل هذا الأمر الى المستوى الانساني السياسي بعيداً عن ابقاءه في المربع الأمني؟

زاسبكين

انا ارى ان هناك مشكلة ولكن لا ارى تناقض في كلمة. المشكلة تتعلق بالجانب القانوني لعودة الناس الذين كانوا بالاراضي السورية التي تشارك في العمليات العسكرية، لا تناقض بين الموضوع الانساني وتطبيق القانون. هنا يكمن العمل لتأمين الحقوق الشرعية لكل شخص، هل هو شارك في العمليات الارهابية؟ هل هو متورط؟ ماذا حصل كل هذه السنوات؟ في موضوع العفو هذا عمل يومي مستمر ونحن نقيّم الوضع لتقادي عودة الارهابيين.

الجانب الانساني هو أن هؤلاء اللاجئين يجب ان يعودوا ويؤمن لهم كل الظروف الملائمة للحياة، والمقصود ان طرح الشروط الاساسية للنظام في مجال عودة النازحين بشكل استباقي هو أمر غير وارد عملياً. نحن نتباحث كل المخاوف للنازحين. انا موافق على موضوع الضمانات، لكن من اين تأتي بها؟